التنظيمات العثمانية

أطلق اسم التنظيمات الخيرية أساسا على مرسومين اصلاحيين صدرا في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) • وهمـا خط كلخانة فـي ٣ نوفمبر ١٨٣٩ وخط التنظيمات الخيرية في ١٨ فبراير ١٨٥٦ •

ولكن محاولات الاصلاح والتجديد العثمانية تعود في جذورها الى عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤) • عندما ظهرت بوادر اصلاح الجيش والمالية • كما أن التنظيمات لم تتوقف بعد عـام ١٨٥٦ بل استمرت حتى اندلاع الحرب العالميـة الاولى في عـــام ١٩١٤ • وبذلك تكون حركة التنظيمات العثمانية قد استغرقت نحو قرن ونصف من الزمن •

وكانت حاجة الجيش الى الاصلاح أهم ما لفت انتباه سلاطين آل عثمان • اذ كان لا بد للاصلاح من أن يتجه الـــى الجيش ، فالحكم العثماني في طبيعتـه حكم عسكري ، والجيش هو الذي يحكم الى جانب وظيفته في الحرب • كما كانت الهزائم المتلاحقة التـي نزلت بالدولة العثمانية خـلال القرن الثامن عشر تتطلب الاسراع باصلاح الجيش قبل غيره من ادارات الدولة •

في الولايات العربية

د. عبد العزيز محمد عوض
كلية الآداب ـ جامعة الرياض

وكان نظام الانكشارية قد فسد كثيرا ، وتحولت من أداة نصر وظفر الى أداة هزيمة وتخريب ، لذلك أصبح أمر اصلاح الانكشارية ضرورة ملحة . وظهر الاهتمام بتنظيم الانكشارية في عهد السلطان احمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠) وزاد ذلك الاهتمام في عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤) . الا ان خوف السلطان من الانكشارية جعله يتجنب اصلاحهم ويتجه نحو اصلاح البحرية والمدفعية ، واستعان بعدد من الضباط والخبراء الأوربيين وفي مقدمتهم البارون « دوطوت » لكن هذه الاصلاحات لم تكن ذات نفع كبير لأنها لم تتناول القوة الرئيسية في الجيش العثماني وهي المشاة من الانكشارية .

وعندما رقى السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) عرش السلطنة أدرك وجوب سن قوانين وأنظمة جديدة تنقذ الدولة من الوضع السيء الذي انحدرت اليه، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بالدولة في عهده ـ اذ كانت في حرب مع روسيا والنمسا ، وتمكنت فرنسا من الاستيلاء على مصر ، واضطراب حبل الأمن في الولايات العربية ـ فقد قرر سليم الثالث انشاء فرق من المشاة « نظامي جديد » . دون أن يتعرض للانكشارية وجعل لهذه الفرق الزي الأوروبي .

وسعى السلطان سليم الثالث الى تعميم النظام الجديد في الولايات العثمانية ، وذكر أن والي بغداد سليمان باشا الكبير وخسرو باشا والي مصر وأحمد باشا الجزار حاكم عكا قد أخذوا بهذه الفكرة ·

ولكن الانكشارية قاومت تنظيمات السلطان والتـي كانت تهدف الى اصلاح الجيش ومالية الدولة، وحدث اضطراب في صفوف الانكشارية في ٢٧ مارس ١٨٠٧ ، وعزل السلطان بفتوى استصدرها زعماء الانكشارية من شيخ الاسلام ، ثم قتل بعد ذلك · وتولى الحكم من بعده مصطفى الرابع (١٨٠٧ ـ ١٨٠٨) ، وأجلس على العرش السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) بعد ثـورة دمويـة قتـل فيها السلطان مصطفى الرابع ·

ويعتبر السلطان محمود الثاني من اعلام الاصلاح العثماني ، فقد قطع شوطا كبيرا في طريق الاصلاح ، عندما تمكن من ابادة الانكشارية في يونيو ١٨٢٦ في واقعة مروعة سماها الأتراك « الواقعة الخيرية » لأنهم تفاءلو ابها خيرا ، وبعد ذلك انطلقت عجلة الاصلاح عندما قرر السلطان محمود الثـاني انشاء تشكيلات عسكرية جديدة سماها « العساكر المنصورة المحمدية » · وأدرك السلطان انه اذا كان الحصول على الجنود أمرا سهلا فان الحصول على ضباط اكفاء ليس بالأمر اليسير ، لذلك أرسل في عام ١٨٢٧ ضباط جيشه الى مختلف مدارس أوربا العسكرية ليتدربوا فيها ، ولم يكتف بذلك بـل استدعى ضباطا أوربيين لتنظيم الجيش العثماني وتدريبه ، وفق أساليب الجيوش الأوربية الحديثة في ذلك الوقت · ومن أشهرهم المارشال البروسي « مولتكه » ·

ومما هو جدير بالملاحظة أنه ريثما استطاع السلطان محمود الثـاني اعداد جيش جديد ، بقيت الدولة فترة غير قصيرة قبل ان يتم تكوين قواتها الحديثة ، وفي هذه الفترة بالذات استطاعت اليونان أن تنال استقلالها بمساعدة الدول الأوربية واستطاع محمد علي والي مصر أن يحقق انتصاراته علـى الدولة في بلاد الشام · والى جانب ما سبق شرع السلطان محمود الثاني يعمل على استعادة سلطة الحكومة المركزيـة في الولايات · فأعلن الحرب علـى أصحاب العصبيات وأصحـاب الحقوق المكتسبـة ، آخـذا بسياسة تقوية قبضة الدولـة علـى ولاياتهـا واصلاح الحكم المركزي فيها ·

وعلى الرغم من الهزائم المتلاحقة التي حلت بالدولة في عهده سواء في حربه مع اليونان أم في حروبه الخاسرة مع تابعة القوى في مصر والذي تمكن من تهديد العاصمة استانبول · فقد استطاع السلطان محمود الثاني انهاء عهد المغامرين من اصحاب العصبيات وانشاء الحكومة القوية في الولايات العربية والتي تهيمن عليها العاصمة ، كولايات بلاد الشام بعد جلاء القوات المصرية عنها في عام ١٨٤٠ ، وبغداد بعد عزل آخر الباشوات المماليك داود باشا في عام ١٨٣١ وطرابلس الغرب بعد عزل الأسرة القرامنلية في عام ١٨٣٥ ·

ولذلك فان محمود الثاني يعتبر واضع أساس الحكومة المركزية الحديثة في الدولة العثمانية ، الحكومة التي تزعم لنفسها حق السلطان الكامل ، وهي في نفس الوقت تتكفل باداء واجبات ، وتتحمل مسئوليات مما لم يكن للرعية عهد بها من قبل · ومهما يكن من أمر فقد أقبلت الدولة العثمانية على عهد اصلاحي جديد ، تميز بالاقبال على حضارة الغرب ، ومما لا شك فيه أن الدولة كانت عند وفاته أقوى منها عند ارتقائه العرش ، فقد اشتدت قبضتها على ولايتها ، اذ لم يترك محمود الثاني مجالا لظهور مغامرين وأصحاب عصبيات مسلحة وولاة خارجين على الدولة ·

وفي عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ــ ١٨٦١ م) (١٢٥٥ ــ ١٢٧٧ هـ) صدر خط كلخانة في فترة اشتد فيها العداء بين السلطان عبد المجيد وتابعة القوى في مصر بسبب احتلال بلاد الشام ، لذلك تضمن الخط وعد السلطان بتنفيذ الاصلاحات التي يرغب في ادخالها للدولة ، ليضمن مساندة الدول الأوربية له في نزاعه الحاسم مع محمد علي باشا · وأهم ما جاء في خط كلخانة :

١ ــ منح السلطان الرعية ، أمنية الروح والعرض والناموس والمال ·

٢ ــ وعد السلطان باصلاح الادارة والقضاء ومنع الولاة من قتل الأفراد ومصادرة أموالهم ·

٣ ــ أمر السلطان بالتجنيد الاجباري وفق القرعة العسكرية الشرعية ·

٤ ــ نظم السلطان جباية الاموال وتوزيعها وفق أحكام الشرع الاسلامي مع الغاء أصول الالتزام ·

٥ ـ القضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة بسبب قلة الرواتب أو انعدامها والتي كانت سببا في فساد جهاز الحكم والادارة ·

٦ ـ وعد السلطان باستمرار الاصلاح في الدولة العثمانية ، وذلك باصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الأنفس والاموال ، واحترامها وأعطى العهد بعدم مخالفتها ·

٧ ـ طلب السلطان من الصدر الأعظم ـ الوزير الاول ـ تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وابلاغه لسفراء الدول الاجنبية رسميا ، ولذلك دلالة على اهتمام الدول الكبرى بشئون الدولة العثمانية الداخلية ·

وكان من نتائج خط كلخانة ان تحسنت مالية الدولة بعد تعيين أشخاص لديهم خبرة واسعة في الشئون المالية، أخلصوا في عملهم وطبقوا العدالة في جميع الضرائب، بعد أن كان يتهرب من دفعها المتنفذون وأصحاب العصبيات وبذلك زادت موارد الدولة وصرفت في المجالات النافعة · ونظمت الايرادات والمصروفات في سجلات رسمية ·

أما في الولايات العربية لا سيما تلك التي استعادتها الدولة العثمانية من والي مصر ، بمساعدة انجلترا التي ساهمت مساهمة فعالة في طرد محمد علي باشا من بلاد الشام وما اليها ، ولحرص انجلترا على أن تصلح الدولة العثمانية من شأن أنظمتها لتقوى على الوقوف في وجه الاطماع الروسية في المياه الدافئة في البحرين الابيض المتوسط والاسود · ورغبة الدولة العثمانية أيضا في أن ترث الحكم المصري القوي وتنظيماته بسرعة ، فقد حرصت لذلك على تطبيق التنظيمات التي وردت في خط كلخانة ، فطلبت من ولاتها بافهام الأهالي بمضمون التنظيمات الخيرية الجديدة ·

وبذلك كانت الدولة جادة بازالة الظروف السيئة التي رزحت الرعية تحت وطأتها زمنا طويلا · وعلى الرغم من افتراض بعض المؤرخين بأن الدولة العثمانية لم تكن تهدف من اعلان التنظيمات ونشرها بين السكان سوى اقناع الدول الاوربية بأن ثمة اصلاح يجري ، فتكف أوربا عن بدعة التدخل في شئونها الداخلية ، تحت شعار حماية الطوائف المسيحية فيها وتقتنع بصلاحيتها للبقاء · وان كنا لا نستطيع

انكار ان ذلك كان يخالج دعاة الاصلاح في الدولة الا انه لا يمثل العامل الرئيسي في حركة الاصلاح العثماني ·

ومهما يكن من أمر فان محاولات الـولاة ـ والذين تمتعوا بسلطات واسعة ومطلقة قبل ذلك ـ افهام الرعية ان السخرة والمظالم اصبحت ممنوعة ، وهم الذين كانوا يقتلون ويستغلون وينهبون ، بل يسمحون بذلك لأعوانهم ، تعتبر انقلابا في مفهوم وأسلوب الحكم عند العثمانيين · وانها لخطوة اصلاحية مهمة من جانب الدولة جديرة بالتقدير ·

أما ان اجهزة الحكم والادارة العثمانية لم تتكيف مع التنظيمات الجديدة فذلك أمر طبيعي ، لأنه مهما أوتي رجال الاصلاح في الدولة من اخلاص وصدق ونزاهة ، فهم لا يستطيعون أن يبدلوا في بضع سنين جهاز حكم دام جامدا مئات الاعوام ، فاذا كان ثمة قصور في تطبيق التنظيمات ـ وهو موجود فعلا ـ فان مرد ذلك الى عدم كفاءة ونزاهة الجهاز الاداري · وعلى الرغم من ذلك فقد طبقت الدولة مـا ورد في خط كلخانة ١٨٣٩ فيما يتعلق بأمنية الروح والشرف والمال ، فبطلت عادة مصادرة الاموال ، وتمتـع الرعايا بمـا يملكو ه:علنـا ، بعـد أن كانوا يخفـون ثرواتهم ويتظاهرون بالفقر ، كما تمتعوا بحرية أكثر من ذي قبل ·

وفي الاعـوام الاخيرة مـن حكم السلطان عبد المجيد ، صدر خط التنظيمات الخيرية في ١٨ فبراير ١٨٥٦ بعد انتصار الدولـة العثمانية وحليفاتها ـ انجلترا وفرنسا وايطاليا ـ على روسيا في حرب القرم ١٨٥٦ وقبيل انعقاد مؤتمر الصلح في باريس · وقد اتخذت الدولة في هذا الخط خطوات اصلاحية ايجابية لخير رعاياها ، فأقر السلطان كافة المبادىء التي وردت في خط كلخانة واهتم بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها ·

ويمكن اجمال اهم النقاط التي وردت في خط التنظيمات الخيرية فيما يلي مع ملاحظة أن أكثرها يتعلق بحقوق ومصالح الطوائف غير الاسلامية :

١ ـ اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد اعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف نفسها ·

٢ ـ السماح للطوائف غير الاسلامية بحريـة ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوفر فيها التسامح ·

٣ ـ اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف وتأمين الحرية الدينية لكل مذهب ·

٤ ـ فسح المجال أمـام كافـة رعايا السلطان للمساهمة في خدمـة الدولة والاستفادة من خدماتها والمساواة في الحقوق والواجبات ·

٥ ـ نص الخط على انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما قضايا الاحوال الشخصية ، فتكون مـن اختصاص المحـاكم الشرعية للمسلمين والمحاكم الطائفية لغير المسلمين ·

٦ ـ وعد السلطـان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولـة وباشراك رؤساء الجماعات والطوائف غير الاسلامية في مناقشات المجالس المتعلقة بشئونهم كمـا وعد باجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة ·

ولكن مبدأ المساواة المدنيـة والاجتماعية لم يطبق تماما ، فقد ظلت الخدمة العسكرية محصورة بالمسلمين وحدهم ودفع غيرهم الاعانة العسكرية بدلا عنها ، كما ظلت الدول الأوربية تدعـي حمايـة الطوائف المسيحية · ففرنسا تدعـي حماية الكاثوليك وروسيـا تعتبر نفسها حاميـة الأرثوذكس ، وانجلترا تعد نفسها حامية البروتستانت وتعطف على الدروز ·

هذا وقد حالـت عوائق كثيرة دون تحقيق النتائج التـي كانت منتظرة من التنظيمات ، ويمكن اجمالها فيما يلي :

١ ـ لقد كـان الحماس عنـد بعض المصلحين شديدا للأخـذ بنظم الغرب وأساليبه ، ولكن هذا الحماس لم يتجاوز الجوانب الشكلية من النظم العربية ·

٢ ـ ان زعماء الاصلاح لم يأخذوا بعين الاعتبـار الاختلافات المـوجودة بين السكـان ·

٣ ـ ان التنظيمات كـان ينقصها حكومة حازمـة لتطبقهـا ، ولم يرض عنها الأجانب الذين تمتعوا بامتيازات خاصة كما قاومها المتنفذون ايضا ·

٤ ـ نستطيع تلخيص عوائق الاصلاح بعاملين : عامل داخلي تمثل بتمسك العناصر المحافظة في الدولة بالأوضاع السابقة ، وبالمصاعب المالية وبعدم رغبة بعض السلاطين من آل عثمان في السير بالاصلاح نحو غايته وهي اقرار العلاقة بين الدولة ورعاياها على أساس جديد · وعامل خارجي تمثل باستمرار ثورات الشعوب المسيحية في البلقان وباستمرار الضغط الأوربي على الدولة ، وقد صرفها ذلك عن التفكير في الامور الاصلاحية الى الدفاع عن ولاياتها المهددة بالاحتلال الأجنبي ·

وبذلك تكون التنظيمات قد تمت تحت تأثير دافعين هما :

١ ـ اقتناع رجال الدولة المستنيرين من أمثال مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا وغيرهم بضرورة اصلاح الدولة ·

٢ ـ الحد من التدخل الأجنبي في شئون الدولة الداخلية ، تحت شعار اصلاح أحوال الرعايا المسيحيين ، وجدير بالذكر ان هذا الدافع كان وراء اقدام الدولة على اصدار كثير من اللوائح والأنظمة والتي هدفت منها خطب ود الدول الأوربية ·

أما في مجال تطبيق التنظيمات فقد حرصت الدولة على الأخذ بنظام الحكم المركزي ، متأثرة بفرنسا ، لكنها غالت في المركزية كثيرا ، كما وجدت صعوبة في تطبيقها في الولايات البعيدة مثل اليمن والحجاز والولايات التي تكثر فيها القبائل والعشائر البدوية كولايات العراق الثلاث ـ البصرة وبغداد والموصل ـ حيث لم يكن من السهل ان تستجيب العشائر للتنظيمات الجديدة ، ومع ذلك فقد شهد العراق بعض الاصلاح أثناء ولاية مدحت باشا لبغداد فنظم الادارة وأخضع العشائر لسلطة الدولة ·

ومهما يكن من أمر فان التنظيمات العثمانية طبقت في ولايات بلاد الشام (ولاية سورية وولاية حلب وولاية بيروت ومتصرفية القدس ومتصرفية جبل لبنان) قبل غيرها من ولايات الدولة الأخرى وبسرعة وشمول أكثر من ولايتي بغداد والبصرة مثلا · ويعود ذلك الى عدة أسباب منها :

١ ـ الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) وعلى الرغم من أن هذا العهد كان قصيرا ، الا انه كان مثالا يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي ، مهدت الطريق أمام العثمانيين وتنظيماتهم ، فقد أنهى المصريون عهد الحكم السطحي ،

وتمشيا مع سياسة مكافحة أصحاب العصبيات الاقطاعية والطائفية والمتنفذين التي أعلنها السلطان محمود الثاني ، ربط العثمانيون ولايات بلاد الشام بالعاصمة مباشرة ·

٢ ـ منح متصرفية جبل لبنان نظاما خاصا ، فقد دفع ذلك الدولة العثمانية لأن تقيم في الولايات المجاورة للمتصرفية المذكورة نظام حكم لا يقل شأنا في نظر الدولة على الأقل عن نظام حكم المتصرفية الخاضع لاشراف قناصل الدول الأوربية والحامية له · كما هدفت الدولة من وراء ذلك اقناع الدول الأوربية ان بامكانها ـ الدولة ـ تطبيق التنظيمات التي أعلنتها من ناحية واقناع الطوائف التي تعيش في الولايات المجاورة للمتصرفية ـ والتي كانت ترى في نظام جبل لبنان مثالا يحتذى ـ بجدوى الاصلاح في الدولة العثمانية من ناحية أخرى ·

٣ ـ سياسة الدولة العثمانية في منع المؤثرات الأجنبية من التسرب الى الولايات المجاورة وحصرها في متصرفية جبل لبنان ، وذلك باقامة نظام حكم صالح فيها ·

٤ ـ تولية عدد من الولاة المصلحين في ولايات بلاد الشام مثل مدحت باشا وأحمد حمدي باشا وحسين ناظم باشا وغيرهم ، ممن كان لهم فضل ارساء قواعد الاصلاح وتطبيق الأنظمة والقوانين التي كانت تصدرها الدولة · ولكن محاولاتهم الاصلاحية كانت بطيئة لأن الطفرة في الاصلاح لم تناسب العقلية العثمانية المحافظة·

٥ ـ شبكة المواصلات الحديدية والبرقية والتي ربطت ولايات بلاد الشام بالعاصمة استانبول ، وبذلك أصبح في وسع الدولة مراقبة موظفيها وأدى ذلك بدوره الى انتظام المعاملات الادارية وسرعة البت في القضايا ·

ولكن حالت صعوبات دون تطبيق التنظيمات في بلاد الشام على نحو أفضل ، منها ما يعود الى جهاز الحكم والادارة ، فالتطور السريع الشامل الذي طرأ على أنظمة الدولة لم يرافقه تطور مماثل في جهاز الحكم والادارة ، ومن ناحية أخرى فان طوائف المجتمع ولا سيما في الريف والبادية اعتبرتا محاولات الدولة في الاصلاح والتنظيم تدخلا في شئونها الخاصة وتقويضا للاستقلال الذي نعمت به فترة طويلة ·

ومن هنا كانت مأساة الاصلاح العثماني ، جهاز اداري لا يتمتع بقدر من الكفاءة وعصبيات طائفية اقطاعية منتشرة في طول البلاد وعرضها ترفض محاولاتها

الاصلاحية · ولكن على الرغم من هذه الصعوبات فقد استطاعت الدولة أن تحقق الكثير قبل اعلان الحرب العالمية الاولى ، فأنهت عهد المغامرين من أصحاب العصبيات وأنشأت في ولاياتها الحكومة القوية التي تهيمن عليها العاصمة ، واتسع نطاق العمل الحكومي وأصبح يمس حياة الفرد العادي ، ويتدخل في كل شيء ·

وفي مجال الادارة نظمت الدولة جهازها الاداري وحددت اختصاصات كل موظف فيه ، وسنت أنظمة المجالس الادارية المحلية ، وحاولت اشراك الشعب في تحمل مسئولية الحكم · واهتمت الدولة بالناحية الاقتصادية فنظمت الضرائب وحدت من سوء استغلال المحصلين والملتزمين للفلاحين · وراقبت ميزانية الولايات وأشرفت على ادارتها المالية اشرافا تاما ·

وفي مجال الزراعة اصدرت الدولة قانون الأراضي الهمايوني ١٨٥٨ والذي استهدف وضع حد لفوضى الملكية العقارية التي كانت سائدة من قبل ، وكان محاولة جادة من الدولة للسيطرة على أراضيها ووضع حد للمتلاعبين بها ·

أما في حقل التعليم ، فقد توسعت الدولة في انشاء المدارس وأصبح لها نظام تعليمي رسمي يقوم على تدريس اللغة التركية ويعمل على نشرها وتعميمها ، وقد أدت تلك السياسة الى تدهور العلاقات بين الاصلاحيين العرب والاتحاديين الاتراك · ونشطت الدولة في مد شبكة من خطوط المواصلات المعبدة والحديدية والسلكية ، استفادت منها كثيرا في تدعيم ادارتها وفي اقرار الأمن والنظام ، وفي الاستغلال الاقتصادي ايضا ، ونظمت الدولة شئون الطوائف ، وحاولت الحد من التدخل الأجنبي في شئونها الداخلية ·

وبناء على ما سبق ، فقد نجحت الدولة العثمانية في اقامة نظام حكم مركزي اكتمل بناؤه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٩٠) ولما جاء الاتحاديون الى الحكم في عام ١٩٠٨ رغبوا في وراثة حكم عبد الحميد المركزي ، ولكنهم رغبوا عن وراثة سياسته العثمانية والاسلامية· ولما كانت النفوس في الولايات العربية وبخاصة في ولايات بلاد الشام قد اصبحت اكثر احساسا ـ مع الزمن ـ بمزايا الحكم اللامركزي ، نشب نزاع بين الاتحاديين الاتراك أنصار الحكم المركزي وبين الاصلاحيين العرب الذين نادوا باللامركزية في الحكم ·

ويعود ذلك لاختلاف مفهوم الطرفين للاصلاح ، فقد اعتبر الاتحاديون أن تقوية قبضتهم على الولايات العربية التي كانت في حوزة الدولة، أول شرط للاصلاح بينما كانت وجهة نظر العرب في الاصلاح تتلخص في تعريب الادارة في ولايتهم والحكم اللامركزي واحياء الروح العربية واظهار امجاد العرب واحياء تراثهم في مجالات الآداب والعلوم ، وتحسين أحوالهم الاقتصادية ، وكف أذى الموظفين الأتراك عنهم ، غير أن فترة النزاع كانت قصيرة (١٩٠٩ ـ ١٩١٤) وما لبثت الحرب أن اندلعت وانتصر الاتحاديون في نزاعهم مع الاصلاحيين العرب ، وبقي حكمهم مركزيا شديدا حتى جلاء قواتهم عن الولايات العربية في عام ١٩١٨ ·

ويقضي الانصاف أن لا نقلل من شأن محاولات الدولة العثمانية الاصلاحية ورغبتها في الأخذ بالأساليب الحديثة · ولكن التخلف الذي استمر قرونا · وعبء التركة التي خلفتها فوضى القرون السابقة ، كانا من الثقل بحيث جعلا محاولات الاصلاح تبدو وكأنها غير مجدية ، كما أن السنوات القليلة التي تبقت للحكم العثماني في الولايات العربية كانت غير كافية لاصلاح ما أفسدته الأيام الخوالي ·

تعقيب :

● ولعل من اتمام هذا الموضوع أن تذكر المجلة تنظيما اداريا أعطى الفائدة الكبرى لكثير من العرب ، وهو مدرسة أو كلية أركان الحرب في الأستانة حيث أخرجت لنا رجالا كانوا قادة في النهضة العربية كعسكريين مارسوا السياسة من بينهم الرعيل الاول ياسين الهاشمي ·· طه الهاشمي ·· العراقيان وقبلهما محمود شوكت عزيز علي المصري ـ سليم الجزائري ـ طارق الافريقي ـ والرعيل الثاني نوري السعيد ـ جعفر العسكري ـ جميل المدفعي ـ مولود مخلص ـ علي جودت الأيوبي ـ مراد الاختيار ـ جميل الراوي ـ ابراهيم الراوي ـ حسني العلي ·

والتنظيم الآخر هو اصدار مجلة الأحكام الشرعية التي ما زالت مرجعا فقهيا لمذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وما أضيف اليه من اختيارات ·· ثم هناك المدرسة السلطانية ، وقد تخرج منها كثير من شباب العرب ، نذكر من الحجازيين أحمد أبو بكر ـ حميدالله ـ السيد حسين طه ومن اليهم ·

محمد حسين زيدان